دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية

-دراسة حالة الجزائر-

The role of the central bank in achieving financial stability by ensuring financial soundness- Algeria case study -

د. عمامرة ياسمينة [1*]، ط. د: هادفي تركية [2]

[1] جامعة العربي التبسي-تبسة(الجزائر)، **Amamra.yasmina@univ-tebessa.dz**

[2] جامعة العربي التبسي-تبسة(الجزائر)، **Tourkia.hadfi@univ-tebessa.dz**

تاريخ الاستلام: 2020/09/09 تاريخ القبول: 2020/11/02 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

يهدف البحث الى محاولة التعرف على مختلف الإجراءات المتخذة من البنك المركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي والمحافظة على متانته وسلامته خاصة في فترة الأزمات لمواجهة الصدمات المالية.

توصل البحث الى تحقيق عدة نتائج أهمها أن البنك المركزي يسعى لتحقيق الاستقرار المالي بالحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي؛ الاستقرار المالي؛ السلامة المالية؛ البنوك التجارية.

تصنيف JEL: E63 , G21

Abstract:

The research aims to try to identify the various measures taken by the Central Bank in order to achieve financial stability in the banking system and to maintain its durability and integrity, especially in a period of crises to confront financial shocks.

The research reached several results, the most important of which is that the Central Bank seeks to achieve financial stability by preserving the integrity and efficiency of the Algerian banking system.

***Keywords**: central bank, financial stability, financial soundness, commercial banks.*

***Jel Classification Codes:** E63, G21*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نتيجة التطورات الكبيرة التي تطرأ على الاقتصاد من خلال التحولات التي يعرفها المحيط الاقتصادي عامة والمحيط المالي خاصة، فالقطاع المصرفي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحشدها، وتخصيصها بكفاءة، حيث يعتبر البنك المركزي إحدى الدعامات الأساسية في النظام المالي المعاصر، ويمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وذلك لما له من دور هام في رسم وتنفيذ السياسة النقدية والحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي.

كما يحظى موضوع الاستقرار المالي باهتمام متزايد من قبل العديد من البنوك المركزية بعد أن أصبح هدفا رئيسيا لديها إلى جانب الاستقرار النقدي. حيث تولي السلطة النقدية إهتماما كبيرا لبقاء الجهاز المصرفي آمنا وسليما وفعالا في ضوء الأزمات المالية والمخاطر المحيطة بالنظام المالي بشكل عام.

وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن الأحداث الاقتصادية والعالمية، فالجهاز المصرفي الجزائري يواجه قوى ومتغيرات محلية وعالمية مما جعل البنوك الجزائرية عرضة للعديد من المخاطر فإنه بات لزاما على البنك المركزي ضمان تحقيق سلامة واستقرار الجهاز المصرفي الجزائري. وبتالي حماية البنوك من الإفلاس.

1.1.اشكالية البحث

وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيس الذي يبرز إشكالية البحث الرئيسية على النحو التالي:

كيف يمكن لبنك الجزائر المركزي تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية للبنوك التجارية خلال الفترة (2011-2015)؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية يمكن عرض التساؤلات الفرعية الموالية:

- ما هو الإطار العام للاستقرار المالي؟
- فيما تتمثل وسائل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي؟
- ماهي أهم مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2015)؟

2.1.فرضيات البحث

من أجل تفسير الإشكالية ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن صياغة جملة من الفرضيات كما يلي:

يعتمد بنك الجزائر على مؤشرات كفاية رأس المال، الرفع المالي، جودة الأصول، السيولة المصرفية، الربحية، مخاطر السوق لتحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي.

3.1.أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من مدى تأثير الاستقرار في الجهاز المصرفي على الاقتصاد، وقد جاء هذا البحث ليبرز مدى تحكم بنك الجزائر للتطورات الحديثة في تحليل السلامة المالية للبنوك التجارية ومدى التزامه بالمعايير والممارسات الدولية سعيا منه لضمان استقرار ومتانة الجهاز المصرفي الجزائري.

4.1.أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:

- توضيح الإطار العام للاستقرار المالي ومحاولة فهم مختلف جوانبه في الفترات العادية وغير العادية؛
- محاولة الاطلاع على أهم السياسات التي يطبقها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي؛
- إبراز دور البنك المركزي في تحقيق الأمن والسلامة المالية؛
- إبراز أهم المؤشرات التي يتبناها بنك الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار المصرفي.

5.1.منهج البحث

نظرا لطبيعة موضوع البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز وسائل وسياسات البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مع الاطلاع على واقع هذه السياسات في الجزائر، كما تم الاعتماد على عدة مراجع ذات الصلة بموضوع البحث؛ هذا من أجل تفهم الوضع والوصول إلى استنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

6.1.خطة البحث

تم تركيز البحث على الإطار العام للاستقرار المصرفي مع تحقيق السلامة المالية ودراسة إمكانية تطبيقها في الجزائر من خلال التطرق إلى العناصر الموالية:

أولا: الدراسة النظرية؛

ثانيا: الدراسة الميدانية.

2. الدراسة النظرية:

1.2مفهوم الاستقرار المالي:

1.1.2 تعريف الاستقرار المالي:

– إن التعريف الواسع للاستقرار المالي يتناول الأداء السلس لمجموعة معقدة من العلاقات بين الأسواق المالية والهياكل الارتكازية أو البنى التحتية والمؤسسات العاملة ضمن أطر قانونية ومالية ومحاسبية معينة وعليه يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه: " ظرف معين يكون فيه النظام المالي (المتألف من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق والهياكل الارتكازية) قادر على الصمود أمام الصدمات ومعالجة الاختلالات المالية". وبتلك الوسيلة يتم تحقيق احتمالية نشوب الاضطرابات في عملية الوساطة المالية.

– كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه:" قدرة النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه، أهدافه، وغاياته على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة عن طريق تصحيح الاختلالات المتكررة الحاصلة في آلياته التشغيلية (السعدي، 2005، صفحة 4) ".

إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بما يلي (ثيناسي، 2005، صفحة 2):

- تسيير كفئ لتوزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية الاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار؛

- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها؛

- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

2.1.2. تعريف عدم الاستقرار المالي

– يعرف عدم الاستقرار المالي أنه يحدث عندما يتعرض النظام المالي للصدمات مع تدفق المعلومات بحيث لا يعد هذا النظام قادر على القيام بوظيفته التقليدية المنوطة به والتي تتمثل في حشد الادخارات وتوجيهها إلى من لديهم القدرة على استثمار الفرص بشكل صحيح، كما قد يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى تزايد خطر وقوع أزمة مالية والتي تعني شللا وتصدعا في النظام المالي، وعدم القدرة على توفير خدمات المدفوعات أو توفير الائتمان بشروط عادلة لتشجيع الاستثمار المنتج. (وآخرون، 2013، صفحة 14)

– كما يعرف عدم الاستقرار المالي أنه ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات

الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار. (العربية، 2015، صفحة 4)

3.1.2. أهداف الاستقرار المالي: يهدف الإطار العام لوضع سياسات الاستقرار المالي الى تحقيق عدة أهداف من أهمها (الشاذلي، 2014، صفحة 42):

- الوصول الى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتحقيق بنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين؛

- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث الأزمات المالية؛

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار في حالة اختلاله.

2.2. وسائل والية البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي:

1.2.2. وسائل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المال: تقوم البنوك المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من تشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع على مجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابية والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله بهدف السيطرة على عرض النقود تمهيدا للسيطرة على التضخم ووصولا إلى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية والفاعلة منها: عمليات السوق المفتوحة، إعادة خصم الأوراق التجارية، وضع سقوف الائتمان، نسب السيولة، تحديد نسب الاحتياطي النقدي، مراقبة أسعار الصرف، مبادلة العملات الأجنبية، تحديد سعر الفائدة (فوزي، 2014).

2.2.2. الية البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي: تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع، التسوية، المقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية ذات الصلة بالقطاع المالي، ويمكن توضيح الية عمل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي في الشكل 01.

3.2. دور الإدارة الرشيدة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه:

1.3.2. وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات العادية: ان وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية وفي معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها اختلاف القوانين واللوائح السياسية والهياكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الأخرى ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة الوقائية الجزئية وبالتالي يقوم بتوفير السيولة الطارئة للبنوك وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر بنك مركزي في عينة الدراسة استهدف بوضوح الاستقرار المالي وإنما جاء ذلك ضمنيا في أهداف السياسة النقدية والمصرفية. (فوزي، 2014)

2.3.2. وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات غير العادية: تقوم البنوك المركزية في الأحوال العادية بإعداد والمتابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الأحيان إذا كان هناك ضرورة فمثلا معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والإشرافي على البنوك مستخدمة الأدوات سواء المباشرة وغير المباشرة ولاحظت الدراسة أن هذا الدور نفسه الذي تقوم به البنوك المركزية خلال فترة الاضطرابات وخاصة الأزمة العالمية (2008) ثم قامت البنوك المركزية في دول أخرى بدور المقرض الأخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من البنوك والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات وإدارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير البنوك المركزية للسيولة الطارئة للمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ وإعداد الترتيبات والإجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوك وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة. (فوزي، 2014)

3.3.2. السياسات الوقائية للبنوك المركزية: يقوم البنك المركزي في معظم الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والاقتصاد والأعمال والتجارة (الداخلية-الخارجية) بمهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، وذلك من خلال إعداد و متابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي والسياسات المصرفية والرقابية، كما أن قيام البنك المركزي بإعداد وتنفيذ السياسات الوقائية الخاصة بالمؤسسات المالية قد أدى إلى تحسين فعالية هذه السياسات، وذلك نسبة لتوفير البيانات المتعلقة بأداء هذه المؤسسات ودرجة الترابط بينهما وتأثيرها على بعضها، وتقوم الإدارة المعنية

بالرقابة الوقائية بالبنك المركزي بتحليل الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر بصورة دورية يتم تحديدها ومن ثم إعداد التقارير التي تتضمن التوصيات والمعالجات المالية والمحاسبية لأي اضطرابات يتوقع حدوثها، وبالتالي يتم التحوط لاحتمال ظهورها من خلال أن تقوم الوحدات التابعة للمؤسسات المسؤولية عن تنفيذ سياسته الرقابة الجزئية وتطبيقها بأحد الصور الموالية:

- التنسيق مع فعاليات الحكومة الرشيدة؛
- التنسيق مع أهداف السياسة النقدية والسياسات المصرفية والرقابية الأخرى؛
- يعتمد تطبيق هذه السياسات على الهيكل المؤسسي ودرجة تطور السوق المالي والترتيبات السياسية والتجارب الماضية؛
- تتفق مع الرأي الاقتصادي بأنه ليس هناك معالجات موحدة للاضطرابات في أداء المؤشرات المالية والمصرفية تتوافق مع الاقتصاديات المتنوعة للدول.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 منهجية الدراسة:

1.1.3مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كل المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري والذي يشمل البنك المركزي بنك الجزائر، البنوك التجارية، البنوك الخاصة والتي تسعى لتطبيق مختلف مؤشرات السلامة المالية بهدف تحقيق الاستقرار المالي.

2.1.3. عينة الدراسة: تم اختيار البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن حماية القطاع المصرفي الجزائري، ليتكيف مع تطورات العمليات المصرفية والبيئة المصرفية الدولية، من خلال تحديد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر سعيا منه الى تحقيق الاستقرار المالي.

وحفاظا على توازن الهيكل المالي ووفاء البنوك بالتزاماتها تجاه الغير اعتمد بنك الجزائر مجموعة مؤشرات للمتانة المالية للقطاع المصرفي، وهي نفس المؤشرات المعتمدة تقريبا من قبل مختلف المؤسسات والهيئات المالية والمصرفية الدولية.

عرفه الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض بنك الجزائر بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع للأحكام القانونية

التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية" (الرسمية، 26 أوت 2010، صفحة المادة 09).

يتألف رأس المال الأول للبنك من تخصيص تكتتبه الدولة كليا ويحدد مبلغه بموجب القانون، وهو قابل للزيادة بإدماج الاحتياطات، وله الحق في فتح فروع أو وكلات في كل مدن وولايات التراب الوطني (الرسمية، 26 أوت 2010، صفحة المواد 10.11.12).

كما حدد الأمر رقم (03-11) مجالات عمل بنك الجزائر في النقد والقرض والصرف، وحدد له أهدافه المتمثلة فيما يلي:

- تحقيق نمو سريع للاقتصاد من خلال اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، خاصة وأن صدور الأمر(03-11) تواكب مع توفر الجزائر على فوائض مالية معتبرة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات منذ سنة 2001؛

- استقرار المستوى العام للأسعار بمراقبة الكتلة النقدية المتداولة والتحكم فيها وفق ما تمليه الوضعية الاقتصادية وتحقيق التوازن المطلوب بين حجم الناتج من السلع والخدمات وحجم وسائل الدفع المتاحة للجمهور والمتداولة في السوق؛

- استقرار سعر الصرف العملة الأجنبية في ظل نظام التعويم الموجه الذي يتبعه، وحماية الاقتصاد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

2.3. خصائص الجهاز المصرفي الجزائري من حيث السلامة المالية:

1.2.3. شبكة البنوك: في نهاية سنة 2015، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1123 وكالة و346 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1113 وكالة، 325 وكالة و88 وكالة على التوالي، في نهاية 2014. بذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع والمالي 1557 مقابل 1526 في 2014، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25660 نسمة، مقابل 25630 نسمة في 2014. ظلت نسبة السكان العاملين على الشبابيك المصرفية من دون تغيير كبير، أي ما يعادل 7600 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2015 مقابل 7500 في 2014. فيما يتعلق بمراكز الصكوك البريدية، فتتميز شبكة وكالاتها في نهاية 2015 بأكثر مما عليه الحال بالنسبة للمصارف، تضم 3585 شباك موصولا إلكترونيا، موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل شباكا واحدا لكل 3320 شخص في سن العمل. مع الأخذ بعين الاعتبار عدد شبابيك القطاع المصرفي ومركز الصكوك البريدية 5142 في نهاية

2015، بلغت نسبة السكان العاملين إلى الشبابيك 2320 شخص مقابل 2260 شخص في 2014. (الجزائر، التقرير السنوي2015، صفحة 91).

2.2.3. توزيع أصول البنوك:

في نهاية 2015، سجل مجموع أصول المصارف صغيرا نسبيا (4.4%) مقابل (16.3%) في (2014)، تقدر حصة المصارف العمومية بـ (87.2%) من مجموع أصول المصارف مقابل (86.7%) في 2014. ضمن المصارف العمومية، يمثل أول مصرف (26.1%) من مجموع أصول القطاع ويمثل الثاني(24.5 %) مقابل (25.6%) و(25.4%) على التوالي، في نهاية 2014. أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، فتبلغ حصتها) 12.8%) من مجموع الأصول، وتمثل المصارف الخاصة الثلاث الأولى (5.7%) من مجموع أصول المصارف و(44.9%) من مجموع أصول المصارف الخاصة مقابل (5.8%) و(43.7%) على التوالي، في نهاية 2014. (الجزائر، التقرير السنوي2015، صفحة 93)

3.2.3. الخدمات والتنافسية بين البنوك: البنوك الجزائرية بعيدة عن نمط البنوك الشاملة، فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملها في الأدوات الحديثة، إلى جانب عدم تعاملها بالمنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات المالية والتوريق، وهو ما جعلها في مأمن من الأزمات والمصرفية، إلا أنها ظلت البنوك العمومية تسيطر على السوق المصرفية بنسبة لا تقل في المتوسط خلال العقد الأخير عن (90%) مما يعكس ضعف المنافسة والعدالة بين القطاعين العام والخاص.

يتضح من الجدول 01 أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك ضعيف، وأن نسبة التركز لدى البنوك العمومية جد مرتفع تراوحت ما بين(89.1) و(88.1) خلال الفترة (2011-2015) وهو ما قد يكون له إنعكاسات سلبية على الاستقرار المالي في ظل استمرار ضعف تنافسية القطاع المصرفي الخاص وضعف الخدمات المصرفية المقدمة، رغم ما تبديه بنوك القطاع الخاص من مؤشرات إيجابية تعكس التحسن المستمر في نشاطها رغم محدوديته.

3.3. مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2015):

1.3.3. مؤشري كفاية راس المال والرفع المالي: ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية بنسبة كفاية رأس مالها حده الأدنى (08%)، والجدول التالي يوضح تطور نسبتي كفاية رأس المال والرافع المالي باعتبارها من المؤشرات التي تعكس مخاطر رأس المال خلال الفترة (2011-2015)

أ- مؤشر كفاية رأس المال: يعتبر رأس المال بمكوناته الأساسية خط الدفاع أو هامش الآمان بالنسبة للأموال المودعين فكلما زاد حجم رأس المال زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر، إلا أنه يجب الموازنة بين المحافظة على رأس المال (السيولة) وبين الأموال بغرض توليد الأرباح حيث تراوحت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ما بين (23.67% و15.88%) خلال الفترة من (2011-2015)، مسجلة أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2011 بـ (23.76%) وتبين هذه النسبة مدى حرص بنك الجزائر على تحقيق الأمن المصرفي وهي بشكل عام تمثل حد مريح من النسب المطلوبة أي متطلبات بازل 03 والمحددة بـ (10.5%) وتتفاوت هذه النسبة ما بين بنوك القطاع الخاص والقطاع العام.

وتعود أسباب رفع نسبة الملاءة المالية إلى اتجاه البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة بما في ذلك الأموال القاعدية التي تشكل الحماية الأكثر فاعلية للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة، ويرجع ذلك لإعادة رسملة البنوك في ظل تعزيز الإشراف المصرفي من خلال رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، فقامت الدولة في هذا المجال بزيادة رأس مال البنوك العمومية التي تعود إليها ملكيتها استجابة للأنظمة الإحترازية بضخ 107.9 مليار دينار نقدا و131.1 مليار دينار في شكل سندات مساهمة وهو ما عزز من درجة استقرار النظام المصرفي، ففي نهاية 2015 بلغ ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية (15.9%) وكانت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية (18.7%) أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في لجنة بازل 03، ففي نهاية (2009) وإثر إقامة الإطار التنظيمي المتضمن رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية ،عززت هذه الأخيرة رؤوس أموالها الخاصة بصفة معتبرة، علما أن مستوى رأسمال البنوك العمومية كان أعلى من الحد الأدنى التنظيمي قبل دخول التنظيم الجديد حيز التنفيذ وفي نفس الوقت واصلت البنوك العمومية تخصيص جزء من نتائجها للإحتياط مما سمح لها بالإستجابة بشكل واسع للقواعد الإحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية. (الجزائر، التقرير السنوي2015، صفحة 104)

فالبنوك في الحقيقة تحوز على مستويات أموال خاصة أعلى بكثير من الحد الأدنى القانوني، فهي تتمتع برؤوس أموال مرتفعة وعدم المبالغة في توزيع الأرباح على المساهمين التي لا تتجاوز في معظم الحالات (20%) مما يدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك ويعزز مستوى كفاية رأس المال على حساب الربحية والمردودية، وهو ما يؤكده درجة التحفظ الكبير للبنوك العمومية وعدم الإقبال على المخاطرة

حيث تعتمد على الاستثمارات في سندات الحكومة التي ترجح بوزن مخاطرة معدوم، إضافة إلى التعامل مع القطاع العمومي المضمون من قبل الدولة، وهو ما انعكس سلبا على حجم الاستثمار الحقيقي المنتج.

ب- نسبة الرفع المالي: تعد المبالغة في الرفع المالي داخل وخارج الميزانية العمومية من قبل البنوك أحد الأسباب الجذرية لوقوع الأزمة المصرفية وهو ما كان عليه الحال خلال الأزمة المصرفية والمالية العالمية الأخيرة، وبموجب اتفاقية بازل 03 تم اقتراح نسبة الرفع المالي عند مستوى (03%).

ومن خلال الجدول أ02 تبين التفاوت الكبير بين نسب الرفع المالي في البنوك العمومية والبنوك الخاصة حيث ظلت هذه النسبة ثابتة في البنوك العمومية عند معدل (17%) خلال الفترة من (2011-2015)، أما في البنوك الخاصة فبقيت النسبة ثابتة عند (05%) خلال نفس الفترة.

إلا أنه ما يعاب على بنك الجزائر أنه لم يضع حد أدني لمستوى الرافعة المالية والذي حددته اتفاقية بازل 3 عند مستوى ابتدائي (03%)، وعموما ارتفاع هذه النسبة يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية.

2.3.3. جودة الأصول: أصدر بنك الجزائر، قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، وقد شملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد، أخذا بعين الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل، إلى جانب قواعد خاصة بالقروض العقارية للإسكان الشخصي، القروض للأنشطة الاقتصادية ومنع القروض الاستهلاكية وغيرها. وللحكم على جودة أصول الجهاز المصرفي الجزائري تم اعتماد المؤشرات الأساسية المبينة في الجدول 03.

أ- نسبة القروض غير العاملة: لقد شهدت هذه النسبة تراجع سنوي مستمر خلال فترة الدراسة حيث كانت (14.45%) في سنة (2011) لتنخفض إلى (09.04%) في سنة (2015) مما يعكس التحسن الكبير في نوعية أصول البنوك وكذا التحسن في إدارة المخاطر المتعلقة بالقروض ومعالجة الديون المصنفة.

تعتبر عملية تطهير ذمة البنوك العمومية جد مهمة وقد خصت إعادة شراء مستحقات البنوك العمومية مع زبائنها من المؤسسات العمومية ومستحقات يحوزها صندوق الإدخار على الدواوين ومؤسسات الترقية والتسيير العقاري ومؤخرا مستحقات على الفلاحين، وقد بلغت عمليات إعادة شراء الإستحقاقات غير الناجعة لسنتي (2011 و2012) التي قامت بها الخزينة العمومية كبلغ اجمالي قدره 235.7 مليار دينار (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.، التقرير السنوي 2012، صفحة 164).

وتعتبر عملية التطهير المالي للقطاع العمومي خاصة في السنوات الأخيرة من أهم عوامل تحسين جودة أصول البنوك العمومية فيما يتعلق بالقروض غير العاملة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول 04.

وقد ساهمت عملية التطهير المالي للقطاع العمومي وإعادة هيكلة البنوك العمومية في تحسين جودة الاصول، وهو ما أثر بالإيجاب على جودة أصول البنوك العمومية وقلص إلى حد كبير من نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، وحسن بشكل واضح من المركز المالي للبنوك العمومية.

ب- مخصصات القروض غير العاملة والقروض المتعثرة: لقد عرفت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة تحسنا ملحوظا حيث قاربت هذه النسبة (70%) محققة أعلى نسبة لها سنة (2012) خلال الفترة (2011- 2015) بـ (69.67%) بسبب الإستقرار النسبي في حجم الديون غير العاملة في ظل عمليات التطهير المالي الواسعة، إضافة إلى زيادة بنك الجزائر والبنوك عمليات اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الديون غير العاملة، وهو ما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك ويعزز بشكل كبير من الإستقرار المالي، وهو ما تؤكده النسبة المحققة في (2012) وذلك نظرا للتركز الشديد للقروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة، لتتراجع هذه النسبة بوتيرة منخفضة منذ (2013) بنسبة (68.30%) لتصل في سنة (2015) نسبة (64.07%) وبالمقابل بقيت القروض المتعثرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة دون تجاوز (4%).

3.3.3. السيولة المصرفية: يتمتع النظام المصرفي بسيولة أمنة في ظل سيولة الاقتصاد تتجاوز نسبة (70%) حيث تدل نسب السيولة في نهاية (2013)بأن وضعها جيد وسليم، ويعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أوصى بها صندوق النقد الدول هما: نسبة السيولة القانونية ونسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

أ- نسبة السيولة القانونية: إن وضعية السيولة المصرفية متينة، كما يشهد عليها غياب المديونية ما بين البنوك، والتدخل المتزايد لبنك الجزائر من أجل امتصاص فائض السيولة النقدية، فنجد مؤشر السيولة القانونية الذي يعكس حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبا إلى التزاماته الواجبة الأداء (خصوم قصيرة الأجل)، حيث يتجاوز هذا المؤشر خلال سنتي (2011 و2012) الحد الأدنى المطلوب والمحددة بنسبة (100%) حيث بلغ (103.73%) و(107.51%) ، لتسجل أدنى نسبة لها في سنة (2014) عند مستوى (82.06%)، وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب، مما يعكس ملائمة البنوك

بين الأهداف المتعارضة المتمثلة في الأمان، السيولة، والربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية.

ب- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يبقى مؤشر السيولة المصرفية في البنوك العمومية أعلى بكثير منه مقارنة بالبنوك الخاصة، وقد تراجعت قيمته بشكل مستمر خلال الفترة (2011-2015)، حيث سجلت في (2011) نسبة (50.16%) لتتراجع هذه النسبة خلال سنتي (2012 و2013) إلى (45.87% و40.46%) على الترتيب.

وعموما فإن وضع السيولة لدى النظام المصرفي يبقى مرتفع، بفضل الأموال الخاصة والمؤونات المشكلة الكبيرة ونتيجة لذلك تبقى قدرة توزيع القروض سواء من طرف البنوك العمومية أو الخاصة معتبرة في نهاية 2015 دون اللجوء إلى بنك الجزائر بصفته المقرض الأخير (الجزائر، التقرير السنوي2015، الصفحات 102-103).

4.3.3. الربحية: تتأثر ربحية البنوك في الجزائر بعدة عوامل أهمها الدورات الاقتصادية، إدارة المخاطر، درجة المنافسة في القطاع المصرفي، تكاليف التشغيل ونسبة السيولة، ويمكن الاعتماد على المؤشرات الآتية لتحليل ربحية القطاع المصرفي وفق الجدول 05.

أ- عائد الأموال الخاصة: شهد تطور العائد على حقوق الملكية تقلبات مختلفة سواء للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة متأثرا في كل مرة بقرارات بنك الجزائر بشكل كبير وهو في سبيل البحث عن الاستقرار المالي والمصرفي، سواء بعد الصدمة الأولى المتمثلة في أزمة البنوك الخاصة برأسمال جزائري، أو الصدمة الثانية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليشهد في العموم تحسن واضح خلال سنتي (2014 و2015) ببلوغه نسبتي (23.90% و23.94%) على الترتيب متجاوزة النسبة عتبة 20%.

بالنسبة لمردودية الأموال الخاصة للبنوك فقد انخفضت من(26.10%) سنة (2011) إلى (22.69%) سنة (2012) مسجلة أدنى نسبة لها خلال سنة (2013) حيث وصلت إلى (19%) ويرتبط هذا التراجع في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية بارتفاع أقوى للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج، في حين نجم الانخفاض المسجل لدى البنوك الخاصة عن انخفاض نتائجها أما بالنسبة للاستقرار النسبي للعائد على الأصول فهو ناتج عن تزايد الأصول بالنسبة للبنوك العمومية (الجزائر، التقرير السنوي2015، صفحة 104).

ومع أن لهذا المؤشر(ROE) دلائل على تراجع فعالية البنوك في توظيف أموالها، إلا أنه من جهة أخرى يدل على قدرة هذه البنوك على مواجهة المخاطر من خلال رؤوس أموالها مما يعزز الاستقرار المصرفي.

ب- العائد على الأصول: من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن معدل العائد على الأصول للبنوك العامة يبقى أقل من ذلك المسجل لدى البنوك الخاصة حيث سجل ارتفاعا طفيفا بين سنتي (2012 و 2013) لينتقل من (01.60 %) إلى (01.69 %)على الترتيب وقد تجاوز (02%) خلال سنتي (2014 و2015)، في حين عرف هذا المعدل بالنسبة للقطاع الخاص تحسنا لينتقل من (4.5%) في سنة (2011)، ويستقر في سنة (2012) عند نسبة (4.6%) ويرجع هذا الارتفاع عموما إلى ارتفاع رقم أعمال البنوك.

أما عن أسباب انخفاض وتذبذب نسبة العائد على الأصول للبنوك العمومية يعود ذلك إلى ارتفاع عملياتها مع بنك الجزائر ذات العائد المنخفض من جهة، وارتفاع نسبة الديون غير العاملة من جهة أخرى، دون إهمال الأثر الكبير لحيازة البنوك العمومية لأدوات الدين العام من سندات وأذونات خزينة ذات العائد المنخفض، الناتجة عن عمليات تسديد الخزينة العمومية لالتزاماتها وكذا عمليات شراء ديون المؤسسات العمومية غير المجدية في ظل عمليات التطهير المالي، وذلك ما يوضحه الجدول 06.

ت- هامش الفائدة: يدل هذا المؤشر على استقرار أرباح البنوك في الجزائر، والتي تقيس مدى مساهمة صافي الأرباح البنك من فوائد من إجمالي دخله الخام، أي مدى مساهمة عملية الإقراض في خلق الأرباح وتشهد هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا في البنوك العمومية، حيث بلغت (78.1%) في سنة (2012)، مما يعكس الاستقرار الكبير في ربحية البنوك العمومية في مجال منح الائتمان.

فيما يخص معدل هامش الفائدة فقد انخفض في البنوك العمومية إلى (65.8%) سنة (2015) مقابل (68.3%) في سنة (2014) وارتفع في البنوك الخاصة (69.1%) في (2014) إلى (71.5%) سنة (2015) رغم ذلك تحسنت معدلات الأعباء خارج الفوائد في البنوك العمومية من (26.9%) (2014) إلى (24.1%) في (2015)، في حين تدهور هذا المعدل في البنوك الخاصة من (34.5%) في (2014) إلى(36.1%) في سنة 2015 (الجزائر، التقرير السنوي2015، صفحة 105)

5.3.3. مخاطر السوق: يقصد بمخاطر السوق المخاطر المترتبة عن الخسائر المسجلة في وضعيات الميزانية وخارج الميزانية والناجمة عن التغير سعر السوق، وتشمل المخاطر المتعلقة بتقلبات الأوراق

المالية، أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، والتي قد يكون لها تأثير على مستوى البنك فقط أو على مستوى البنوك جميعا (L'instrucuction(07-2011), 2011).

أ- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية: من الناحية العلمية فإن الجزائر لا تملك بورصة لتداول الأوراق المالية، مما يجعل البنوك لا تملك أدوات مالية في محافظها ذات مخاطرة مرتفعة، كما أنها وفقا لتعليمات ببنك الجزائر لا تتعامل البنوك الوطنية في الأسواق المالية الدولية، مما يجعل تواجدها في السوق المالية معدوم، وهو ما تأكده عناصر أصولها المصرح بها سنويا.

ب- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وترتبط بحركة أسعار الفائدة على كل من الودائع والقروض، وقد سعى بنك الجزائر لمنع التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة وأثارها الوخيمة على الاستثمار والسيولة باتباع سياسة نقدية تهدف إلى إدارة سعر الفائدة في ما بين البنوك يوم بيوم للتقليل من تقلبات أسعار الفائدة في السوق النقدية وسوق ما بين البنوك، وإعطاء المرونة الكافية للبنوك للاقتراض في ظروف المخاطر المنخفضة، كما فرض بنك الجزائر على البنوك ضرورة وضع نظام قياس مخاطر سعر الفائدة الإجمالي وضمان متابعته وتوقع التصحيحات المحتملة عند الضرورة، في ظل معدل فائدة رئيسي ثابت لسنوات.

ت- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن التغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة في إطار مراقبة الصرف والعمليات الناجمة عنه نصت المادة الثالثة من التعليمة رقم (78-95)الصادرة في 26 نوفمبر 1995 والمتضمنة القواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، على الالتزام الدائم للبنوك والمؤسسات المالية بالنسبتين التاليتين: (L'instrucuction(78-95), 1995)

– نسبة قصوى تقدر بنسبة (10%) بين مبلغ وضعيتها الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية، ومبلغ أموالها الخاصة؛

– نسبة قصوى تقدر بنسبة (30%) بين أكبر المبالغ للأوضاع الطويلة أو القصيرة لمجموع العمليات، ومبلغ أموالها الخاصة.

كما ألزم بنك الجزائر على البنوك أن تسجل يوميا عمليات الصرف طبقا للأحكام التنظيمية المتعلقة بسوق الصرف، كما يجب أن تسجل يوميا عملياتها المتعلقة بمحفظة التفاوض، إلى جانب وضع نظام لقياس مخاطر الصرف ومتابعتها ومراقبتها، وعموما أضحت مخاطر الصرف جد منخفضة

في ظل استقرار سعر الصرف خلال العقد الأخير من جهة، وتعاظم احتياطات الصرف الأجنبي من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى اتخذ بنك الجزائر سنة2011 إجراءات عديدة قصد أكبر لدور البنوك في السوق البينية للصرف، خاصة في مجال تغطية المخاطر الصرف، إذا أن هذه التدابير تمكنها من تغطية مخاطر الصرف التي يمكن أن تواجه زبائنها مع إبقاء هذه البنوك نشطة، مع ذلك ونظرا للآجال الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز، يتبن أن مخاطر الصرف المنخفضة نسبيا، كون التديدات الخارجية غالبا ما تتم فورا.

الشكل 01: الية عمل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي

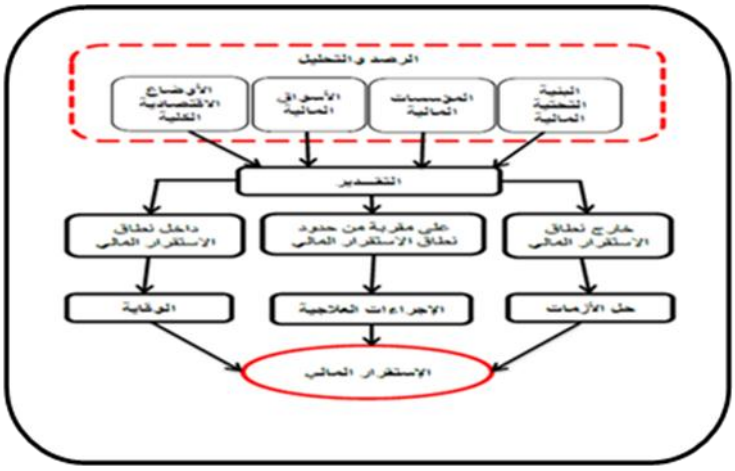

المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، (2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، إصدارات صندوق النقد العربي، ص: 47.

جدول 01: تطور الحصة السوقية للقطاع المصرفي العام والخاص للفترة (2011-2015).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البنوك العمومية %	89.1	87.1	86.6	87.7	88.1
البنوك الخاصة %	10.9	12.9	13.4	12.3	11.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2011-2015).

جدول 02: تطور مؤشري كفاية راس المال والرفع المالي خلال الفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة كفاية راس المال	23.67	23.41	21.50	16.02	15.88
نسبة الرفع المالي في البنوك العامة	17	17	17	17	17
نسبة الرفع المالي في البنوك الخاصة	05	05	05	05	05

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2015)

جدول 03: تطور أهم مؤشرات جودة أصول النظام المصرفي للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
القروض غير العاملة/ إجمالي القروض %	14.45	11.73	10.56	09.21	09.04
نسبة تغطية الديون غير العاملة %	69.87	69.97	68.30	65.22	64.07
نسبة الديون المتعثرة/ إجمالي الديون %	04.35	03.49	03.35	03.20	03.11

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2015)

جدول 04: تطور تطهير الذمة المالية للبنوك العمومية للفترة (1991-2012)

السنوات	2000-1991	2010-2001	2011	2012
قيمة التطهير المالي	612.298	1113.7	130.288	105.378
تكلفة التطهير PIB إلى	% 03.26	% 01.74	% 0.78	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر،2012، ص ص:113-123

جدول 05: تطور مؤشرات ربحية القطاع المصرفي (2011-2015)

البيان	القطاع	2011	2012	2013	2014	2015
العائد على حقوق الملكيةROE %	العام	26.10	22.69	19.00	23.90	23.94
	الخاص	21.40	24.75			
العائد على الأصولROA %	العام	01.80	01.60	01.69	2.67	2.87
	الخاص	04.50	04.60			
هامش الفائدة/إجمالي الدخل %	العام	73.60	78.10	69.45	68.58	68.94
	الخاص	44.40	41.60			

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2015)

جدول 06: تطور مبالغ أدوات الدين العام في ميزانية البنوك للفترة (2011-2015)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
البنوك العمومية	1328	1308.3	1229.9	1285.2	1353
البنوك الخاصة	23.9	38.1	22.9	20.4	22.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2015)

4.خاتمة:

لقد أحدث المشرع المصرفي الجزائري تغييرات جذرية في هيكل وسير القطاع المصرفي وقام بتأطير نشاطاته وجعله خاضعا للرقابة من طرف هيئات ذات صلاحيات إدارية وقضائية تمثل بنك الجزائر وهي اللجنة المصرفية حيث تعمل تحت إشرافه ولها صلاحيات مطلقة في إجراء عمليات الرقابة والإشراف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية كما عزز جهاز الرقابة بإنشاء مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع، ومركزية الميزانيات.

وبناء على الدراسة الميدانية تم التوصل الى تحقيق عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- أصبح الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية والدولية، خاصة بعد وقوع الأزمات، مما فرض ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ علية؛

- من خلال تحليل المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الجزائري تبين سيطرت البنوك العمومية على حجم الودائع وحجم القروض الممنوحة، وذلك بسبب الانتشار الواسع لفروعها على كامل التراب الوطني إضافة لكسبها ثقة العملاء في التعامل؛

- تم تسجيل تحسن ملموس عمما في المؤشرات المالية لنك الجزائر بالرغم من بعض الاختلالات، بسبب تكثيف جهود السلطات من أجل تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه؛

- سجلت نسبة الملاءة للبنوك الجزائرية معدل مرتفع يفوق 08 % التي نصت عليها اتفاقية بازل الثالثة، وذلك بسبب تخصيص البنوك لجزء معتبر من نتائجها في شكل احتياطات لدعم رأس المال.

ولتدعيم النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الموالية:

- تكثيف إنشاء فروع البنوك في الخارج، لمحاكاة البنوك الأجنبية لكسب الخبرة ورفع مستوى الصلابة المالية في الجهاز المصرفي؛

- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل المستمر، مع أهمية التأكيد على أن يتولى إدارة البنك خبرات مصرفية كافية لها القدرة على تحسين وتطوير أداء البنوك وكذلك إعطاء الأولوية في التوظيفات لخريجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي؛

- التحسيس بأهمية المحافظة على الاستقرار المالي لمواجهة الأزمات المالية بأقل الخسائر الممكنة.

5. قائمة المراجع:

أحمد شفيق الشاذلي. (2014). الإطار العام للاستثمار ,2011) .(L'instrucuction(07-2011
Dècember 21). Portant Coefficient De Liquiditè Des Banques Et Des Etablissments FinanciersI. Récupéré sur www.bank-of-algeria.dz.

L'instrucuction(78-95). (1995, Dècember 26). portant Règles relatives aux posions de change; le Règlement de la Banque d'Algèrie relatif au marchè de change. Récupéré sur www.bank-of-algeria.dz.

القرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.

(التقرير السنوي 2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. بنك الجزائر.

الجريدة الرسمية. (26 أوت 2010). المادة 09 من الأمر(03-11) المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد الثاني والخمسون، الصادر 27 أوت 2003.

بنك الجزائر. (التقرير السنوي2015). التقرير الإقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

صحبي حسنون السعدي. (العدد الثامن عشر, 2005). طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي، دراسة تحليلية في عينة من الدول (2000-2012). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة المستنصرية.

غازي ثيناسي. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي قضايا اقتصادية. صندوق النقد الدولي، العدد 36.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

محمد فوزي. (15 4, 2014). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه. تم الاسترداد من http://www.al-sharq.com/news/details/240763,.

نصر عبد الكريم وآخرون. (2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار في فلسطين، ورقة بحثية.